

## تقارير غربية توثق التورط السعودي في دعم التنظيمات المتطرفة وسفك الدم السوري

نباً - تمثّل علاقة السعودية مع رئيس الفترة الانتقالية في سوريا أحمد الشع مؤشراً على تحوّل نوعي في طبيعة النفوذ السعودي داخل البلاد، من الهيمنة العسكرية غير المباشرة خلال سنوات الحرب إلى هيمنة مدنية سياسية واقتصادية تتقدّم اليوم بخطى دولي، وكان آخرها تقديم الرياض مليون برميل من النفط استلمتها دمشق عبر ميناء بانياس، وهي الدفعة الثانية والأخيرة لدعم اقطاع الطاقة السوري.

في العودة إلى الوراء، وخلال حقبة الحرب السورية، اتّهمت الرياض كما تشير تقارير ودراسات سياسية عدّة بتمويل وتسلّح جماعات متطرّفة، بما في ذلك داعش وجيشه الإسلام والجبهة الإسلامية السورية وغيرها، وقد ثبت هذا التورّط من خلال تسلسل تقارير غربية ومسؤولين أميركيين كشفوا أن السعودية موّلت صفقات لشراء أسلحة كرواتية، وأوصلتها بطرق سرّية إلى من سمّوا أنفسهم آنذاك بـ "الثوار" في درعا. كما اتهمت تقارير أخرى جهاز الاستخبارات العامة السعودي بأنه شارك في تسلّح المعارضة السورية وتمويلها. وعلى الصعيد الدبلوماسي، في 2014، اتهمت الحكومة السورية السابقة السعودية بأنها توفر الإمكانيات المالية والعسكرية اللوجستية لتوحيد صفوف مجموعات مسلحة.

مع انتقال الشرع إلى السلطة، تغيّر المشهد. فالرجل، الذي ارتبط اسمه سابقاً بتنظيمات إرهابية، بات جزءاً من منظومة إقليمية دولية تقودها الولايات المتحدة. هذا التحوّل جعل الشرع قناةً سياسية جديدة لتعزيز الحضور السعودي في سوريا، لا عبر التمويل العسكري هذه المرة، بل عبر أدوات "القوة الناعمة": الاستثمار، وإعادة الإعمار، وشبكات التجارة، والحضور الدبلوماسي. فهل سيقبل الشعب السوري أن يثق بمن قدم له الدعم المشروط بيد ويأخذ استقلاله باليد الأخرى كما تفعل الرياض؟